

رسائل العقيدة .. ①

عقيدة أهل السنة

هل يجوز أن يُقال ؟

الله في السماء

معنى الاستواء

الشيخان

شيخ الاسلام ابن حجر الهيتمي  
الامام أحمد شهاب الدين الرملي

اعداد

زياد حبّوب أبو رجائي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله فاتح أبواب المقال ومأنح أسباب  
النوال وملهم جواب السؤال، أحمده -  
سبحانه وتعالى - حمدا يستغرق البكر  
والأصل ويستوعب الأماكن ويضيء الزمن  
والأطلال وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا  
شريك له ولا شبيه ولا مثال رب السموات  
والأرض وما بينهما الكبير المتعال، وأشهد أن  
سيدنا محمدا عبده ورسوله جامع صفات  
الجلال والجمال ومن أوتي فصل المقال -

~~~~~  
صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه  
فرسان الجلال والجدال ما ارتفعت للعلماء  
راية تمحص عارض الشكوك والإشكال<sup>(١)</sup>

و(إليك -رسول الله- هذا وسيلتي، وما لي  
سؤل سوى القبول والقرب من الله، فخذ  
بيدي؛ إني هائم في مهالك البعاد، ولا تنهر  
سائلك فإنك أنت الرسول الجواد  
يا من ألوذ به فيما أوَّمله

---

(١) مقدمة الفتاوى للشيخ الإمام والحبر الهمام خاتمة المتأخرين  
أحمد شهاب الدين الرملي الأنصاري الشافعي رحمه الله تعالى

~~~~~

ومن أعوذ به فيما أحاذره  
أنت ملاذى بك ألوذ وأنت عياذى بك أعوذ،  
أعوذ من خزيك وكشف سترك ومن نسيان  
ذكرك، والانصراف عن شكرك<sup>(٢)</sup>

---

(٢) صيغة الامام الايجي الشافعي في توسله بحضرة الرسول.. قالها  
في مقدمة تفسيره (جامع البيان في تفسير القران ١/١٩)

الحافظ شيخ الإسلام  
أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي

أَبُو الْعَبَّاسِ

(المتوفى: ٩٧٤هـ)  
رحمه الله تعالى

سُئِلَ الحافظ شيخ الاسلام شهاب الدين  
ابن حجر الهيتمي شيخ الشافعية وعليه  
مدار الفتوى.. نفع الله به:

هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ،  
تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ  
عَلَوْاً كَبِيراً، وَمَا حَكَمَ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ  
وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ السَّوْدَاءِ، وَمَا حَكَمَ  
اللَّهُ فِي ذَلِكَ مَعَ بَسْطِ الْقَوْلِ وَالْجَوَابِ  
لِمُسَيِّسِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؟  
فَأَجَابَ بقوله:

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ وَإِنْ  
تَسَاهَلَ فِي الْكَلَامِ فِيهَا بَعْضُ الشُّيُوخِ  
الْمُعْتَبَرِينَ هِيَ مِنْ عَوِصَمَاتِ مَسَائِلِ التَّوْحِيدِ،  
وَاللَّائِقُ بِالزَّمَانِ عَدَمُ ذِكْرِهَا، وَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ

فَالْحَاصِلُ مِنَ الْكَلَامِ فِيهَا أَنَّ الْمُسْلِمِينَ  
قَاطِبَةً أَجْمَعُوا عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّجْسِيمِ،  
وَالْحُلُولِ، وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحَكَمَ  
بِذَلِكَ صَرِيحُ الْعَقْلِ.

وَأَجْمَعُوا أَيُّضًا عَلَى اسْتِحَالَةِ إِزَادَةِ الْحَقِيقَةِ  
فِيمَا وَرَدَ مِنْ ظَوَاهِرِ الْآيِ وَالْأَخْبَارِ مِمَّا يُوْهِمُ  
ذَلِكَ.

وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ مِنْهَا، وَهِيَ هَلْ  
يَصَحُّ إِطْلَاقُ جِهَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْعُلُوِّ مِنْ غَيْرِ  
تَكْيِيفٍ وَلَا تَحْدِيدٍ عَلَيْهِ تَعَالَى؟

فمذهب جميع المتكلمين (علماء اصول  
العقيدة والتوحيد واصول الدين) وفحول  
العلماء وأهل أصول الديانات إلى استِحَالَةِ  
ذَلِكَ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَبُو الْمَعَالِي إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ  
فِي الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفُقَهَاءِ،



وَقَالُوا: إِنَّ ذَلِكَ مُلْزَمٌ لِلتَّجْسِيمِ وَالْحُلُولِ  
وَالْتَحْيِيزِ وَالْمَمَاسَّةِ وَالْمُبَايَنَةِ وَالْمَحَاذَاةِ، وَهَذِهِ  
كُلُّهَا حَادِثَةٌ، وَمَا لَا يَعْرِى مِنَ الْحَوَادِثِ أَوْ  
يَفْتَقِرُ لِلْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْخُذُوثُ شَرْعًا وَعَقْلًا  
كَمَا هُوَ مُبِينٌ فِي كِتَابِ الْأُصُولِ.

وَاخْتَلَفَ هَؤُلَاءِ فِيمَا وَرَدَ مِنْ ظَوَاهِرِ الْآيَاتِ  
وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مِمَّا يُوْهِمُ ذَلِكَ

١. فَذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ كَالشَّعْبِيِّ وَابْنِ  
الْمُسَيَّبِ وَسُفْيَانَ إِلَى الْوَقْفِ عَنْهَا، وَقَالُوا:

يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهَا كَمَا وَرَدَتْ وَلَا نَتَعَدَّى إِلَى  
تَفْسِيرِهَا.

- وَضَعَفَ هَذَا الْقَوْلُ بِمَا مَرَّ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى  
عَدَمِ إِرَادَةِ حَقِيقَتِهَا فِي عَرَفِ اللِّسَانِ، فَقَدْ  
تَكَلَّمُوا فِيهَا بِصَرْفِهَا عَنْ ظَوَاهِرِهَا.

- فَالْسَّكُوتُ عَنْهَا مُوْهَمٌ لِلْعَوَامِّ وَتَنْبِيْهُهُ لِلْجَهْلَةِ.

٢. مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ : وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ عَلَى مَا

نَقَلَ إِلَى الْكَلَامِ عَلَيْهَا

١. صَرْفِهَا عَنْ ظَوَاهِرِهَا

٢. حَمْلِهَا عَلَى مُحَامِلِ قَرِيبَةِ الْمَأْخَذِ مِنْهَا بَيِّنَةٌ

~~~~~  
٣. تليق بهما من جهة الشرع والعقل، ولسان  
العرب

٤. تقتضي تنزيهه<sup>(٣)</sup> الرب جلّ وعلا عما يُوهم  
ظَاهَرَهَا

وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا الْإِمَامُ أَبُو الْمَعَالِي إِمَامُ  
الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِ مِنْ حِذَاقِ الْمُتَكَلِّمِينَ (أي علماء  
أصول الدين).

---

(٣) قاعدة في التنزيه..

كل لفظ يدل على الحدوث، أو على سمة النقص، فالرب تعالى  
يتقدس عنه ومتقدس عن الاختصاص بالجهات، والاتصاف  
بصفات المحدثات، وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال ولا القيام  
والقعود..

وَذَهَبَ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِي وَغَيْرُهُ فِي بَعْضِهَا إِلَى  
أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى صِفَةِ زَائِدَةٍ تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَى  
مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَحْدِيدٍ

وَلِكُلِّ فَرِيقٍ تَأْوِيلَاتٌ وَمَأْخُذٌ تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَى  
تَطَوَّلَ، وَمَنْ أَرَادَهَا فَلْيَنْظُرْهَا فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ  
وَمُشْكِلِ الْأَحَادِيثِ كَأَبْنِ فُورْكَ وَغَيْرِهِ، مَعَ أَنَّ  
الْبَارِزِيَّ حَكَى عَنِ الْقَابِسِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو عَلَى  
أَبْنِ فُورْكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَدْخَلَ فِي كِتَابِهِ  
أَحَادِيثَ مُشْكَلَةٍ، وَتَكَلَّفَ الْجَوَابَ عَنْهَا مَعَ  
ضَعْفِهَا فَكَانَ فِي عَدَمِ ذِكْرِهَا غِنَاءٌ عَنْ ذِكْرِهَا  
انْتَهَى.

وَلَيْسَ هَذَا الدُّعَاءُ فِي مَحَلِّهِ بَلْ هُوَ مِنْ بَعْضِ  
 التَّعَصُّبِ وَكَيْفَ وَابْنُ فُورَكٍ إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ  
 وَالذَّابُّ عَنْ حِمَى حُومَةِ الدِّينِ، وَإِنَّمَا تَكَلَّفَ  
 الْجَوَابَ عَنْهَا مَعَ ضَعْفِهَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا تَشَبَّثَ بِهَا  
 بَعْضُ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِصَحِيحِ الْأَحَادِيثِ مِنْ  
 ضَعِيفِهَا فَطَلَبَ الْجَوَابَ عَنْهَا بِفَرَضِ صِحَّتِهَا.  
 إِذْ الصِّحَّةُ وَالضَّعْفُ عَنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ لَيْسَا  
 مِنَ الْأُمُورِ الْقَطْعِيَّةِ بَلْ الظَّنِّيَّةِ وَالضَّعِيفِ  
 يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا

فَإِذَا الْغَرَضُ يَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهُ فَمَا  
فَعَلَهُ ابْنُ فُورْكَ هُوَ الصَّوَابُ فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِ  
الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

٣. المذهب الثاني: جَوَازُ إِطْلَاقِ فَوْقَ مَنْ غَيْرِ  
تَكْيِيفٍ وَلَا تَحْدِيثِ نَقْلَهُ أَبُو الْمَعَالِي إِمَامُ  
الْحَرَمَيْنِ فِي الْإِرْشَادِ عَنِ الْكَرَامِيَةِ وَبَعْضِ  
الْحَشَوِيَّةِ، وَنَقْلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ عَنِ الْفُقَهَاءِ  
وَالْمُحَدِّثِينَ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ!!

قَالَ الْإِمَامُ الْبُرْزُلِيُّ الْمَالِكِيُّ: وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا  
الْإِمَامُ نَقْلَهُ عَنِ بَعْضِ الْأَشْعَرِيَّةِ إِنْكَارًا شَدِيدًا،  
وَقَالَ: لَمْ يَقْلَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِيمَا عَلَّمْتَهُ

واستقرئته من كتبهم، وسمعتَه يَقُولُ الْقَاضِي  
 ضَعِيفٌ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْ  
 تَأْلِيفِهِ وَكَانَ عَالِمًا بِالْأَحَادِيثِ وَرَجَالِهَا وَضَبْطِهَا  
 وَلُغَاتِهَا مُقَدِّمًا فِي ذَلِكَ فَلَا يَلْتَفِتُ لِنَقْلِهِ عَنْ  
 أَهْلِ الْأُصُولِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ،

وَكَلَامِهِ فِي الشِّفَاءِ يَدُلُّ عَلَى عِلْمِهِ فِي هَذَا  
 الْفَنِّ وَغَيْرِهِ وَتَضَلُّعِهِ وَلَمْ يَنْقُلْهُ فِيهِ عَنْ بَعْضِ  
 الْأَشْعَرِيَّةِ وَحَكَاهُ ابْنُ بَزِيزَةَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ  
 عَنْ الْقَلَانِسِيِّ مِنْ مَشَايِخِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَعَنْ  
 الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا مُحَدَّثٌ، وَاخْتَارَ

هَذَا الْمَذْهَبُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (الاستذكار)  
 وَاشْتَدَّ نَكِيرُ شَيْخِنَا الْمَذْكُورِ عَلَيْهِ وَقَالَ:  
 لَمْ تَزَلْ فُقَهَاءُ الْمَذْهَبِ يَنْكُرُونَهُ عَلَيْهِ بِحُمْلٍ مَا  
 وَرَدَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَلِتَدَافِعَ مَذْهَبُهُ فِي نَفْسِهِ عِنْدَ  
 تَحْقِيقِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدَ بْنِ  
 أَبِي زَيْدٍ فِي رِسَالَتِهِ.

وَفِي أَسْئَلَةِ الشَّيْخِ عَزَّ الدِّينَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ  
 ابْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهِ<sup>(٤)</sup>،

---

(٤) قال الحافظ ابن حجر:

عند شرح حديث: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ أَوْ  
 إِنَّ رَبَّهُ يَنْتَهُ وَيَبِينُ الْقُبْلَةَ فَلَا يَبْرُقَنَّ أَحَدُكُمْ قِبَلَ قِبْلَتِهِ وَلَكِنْ عَنْ  
 يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ). وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله



وَأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ هَلْ يَفْهَمُ مِنْهُ الْقَوْلُ  
بِالْجَهَةِ وَهَلْ يَكْفُرُ مَعْتَقِدُهَا أَمْ لَا ؟ .

فَأَجَابَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ :

بِأَنَّ ظَاهِرَهُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْقَوْلِ بِالْجَهَةِ ، لِأَنَّهُ  
فَرَقَ بَيْنَ كَوْنِهِ عَلَى الْعَرْشِ وَكَوْنِهِ مَعَ خَلْقِهِ  
بِعِلْمِهِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ مُعْتَقِدَ الْجَهَةِ لَا يَكْفُرُ لِأَنَّ  
عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَخْرِجُوهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ ،  
بَلْ حَكَمُوا لَهُمْ بِالْإِزْثِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَبِالِدْفَنِ

---

في كل مكان ، وهو جهل واضح ؛ لأن في الحديث أنه يبرزق تحت  
قدمه ، وفيه نقض ما أصلوه ، وفيه الرد على من زعم أنه على  
العرش بذاته (!!!!) ... فتح الباري (١/٥٠٨)

فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَحْرِيمِ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ  
وَإِيجَابِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ، وَكَذًا سَائِرِ أَرْبَابِ  
الْبُدْعِ لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَجْرُونَ عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ  
الْإِسْلَامِ وَلَا مَبَالَاةَ بِمَنْ كَفَرَهُمْ لِمُرَاغَمَتِهِ لِمَا  
عَلَيْهِ النَّاسُ انْتَهَى كَلَامُ عَزِ الدِّينِ.

وَقَالَ بَعْضُ مَنْ يَنْسَبُ إِلَى الطَّلَبِ: هَذَا كَلَامُ  
كَفَرٍ وَالْقَائِلِ بِهِ كَافِرٌ، لِأَنَّهُ مَنْ اعْتَقَدَ الْجِهَةَ  
فِي حَقِّ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ

وَمَنْ تَوَقَّفَ فِي كَفَرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ، فَعَوْرُضُ هَذَا  
الطَّالِبِ فِي ذَلِكَ بِمَا وَقَعَ بَيْنَ الْأَيْمَةِ مِنْ  
الِاخْتِلَافِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَبِمَا قَالَ

القَاضِي فِي (الشِّفَاء) وَغَيْرِهِ مِنْ جَرِيَانِ  
 الْخِلَافِ فِي الْمَشْهَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَبِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ  
 التَّلْمِصَانِي فِي عَيْنِ الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْخِلَافِ فَلَمْ  
 يَقْبَلْ شَيْئًا مِنْ هَذَا، وَاسْتَدَلَّ لِنَقْلِهِ الْإِجْمَاعَ  
 فِي الْمَسْأَلَةِ بِالْحُلُولِيَةِ وَجَعَلَهَا أَنْتَهَا هِيَ عَيْنُ  
 جَوَابِ عَزِ الدِّينِ وَأَنَّ الْحُلُولِيَةَ كِفَارٌ بِالْإِجْمَاعِ.

وَأَجَابَ بَعْضُ الْمُفْتِينَ عَنْ كَلَامِ هَذَا الطَّالِبِ  
 بِمَا نَصَّه: الصَّحِيحُ قَوْلُ الشَّيْخِ عَزِ الدِّينِ وَلَا  
 إِجْمَاعَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَالْخِلَافُ فِيهَا عَلَى وَجْهِ  
 آخِرٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمَشْهَةَ هَلْ عَرَفُوا أَمْ لَا؟

واحتجاج هَذَا الرجل بِمَسْأَلَةِ الحلولية على  
 الْمَسْأَلَةِ من أدل دَلِيل على أَنه لَا يعرف  
 الحلولية وَلَا المشبهة

وَأَنَّ الإِجْمَاعَ على تَكْفِيرِ الْقَائِلِ بِالْحُلُولِ يُلْزَمُ  
 مِنْهُ الإِجْمَاعُ على تَكْفِيرِ الْقَائِلِ بِالتَّشْبِيهِ كَلَامٌ  
 غير مُحْصَلٍ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ يُلْزَمُ من صِحَّةِ الْمُلْزُومِ صِحَّةُ  
 اللَّازِمِ وَمِنْ بَطْلَانِ اللَّازِمِ بَطْلَانُ الْمُلْزُومِ، لَا أَنَّهُ  
 يُلْزَمُ من الإِجْمَاعِ على قَضِيَّةِ الإِجْمَاعِ على  
 لَازِمِهَا، وَلَا من الإِجْمَاعِ على بَطْلَانِ لَازِمِ قَضِيَّةِ  
 الإِجْمَاعِ على بَطْلَانِ مُلْزَمِهَا فَإِنَّ الإِجْمَاعَ

طَرِيقَهُ النَّقْلُ لَا الْعَقْلُ، وَيَبْعَدُ مِمَّنْ لَهُ أَدْنَى  
 مَسْكَةٍ مِنْ عَقْلٍ وَدَيْنٍ أَنْ يَحْكُمَ لِلْأُمَّةِ الَّتِي  
 شَهِدَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 بِالْإِيمَانِ، وَأَنْ يَتَجَاسَرَ عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا  
 بِالْكَفْرِ، فَكَيْفَ بِحِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ،

وَمَسْأَلَةُ التَّكْفِيرِ بِالْحُلُولِ شَهِيرَةٌ، وَلَوْ قَالَ  
 مُبْتَدِعٌ: إِنْ اللَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ أَوْ غَيْرُ قَادِرٍ كَفَرَ  
 إِجْمَاعًا مَعَ أَنَّهُ يَنْفِي صِحَّةَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ  
 وَغَيْرَهَا مِنَ الصِّفَاتِ، وَيُلْزِمُهُ قَطْعًا أَنْ يَكُونَ  
 الْبَارِي غَيْرَ عَالِمٍ، وَلَا قَادِرٍ، مَعَ شَهْرَةِ الْخِلَافِ

فِي تَكْفِيرِهِ وَأَنَّهُ غَيْرَ كَافِرٍ، وَقَدْ جَمَعَ الْخَوَاجِ  
مِنَ الْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ وَالْآرَاءِ الْبَاطِلَةِ مَا لَمْ  
يَحْفَظْ لغيرهم.

وَقَالَ سُحْنُونُ: إِنَّهُ يَخَافُ عَلَى مَنْ كَفَرَهُمْ  
بِمَقَالَتِهِمْ أَنْ يَسْلُكَ مَسْلَكَهُمْ فِي التَّكْفِيرِ  
بِالذُّنُوبِ أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ، فَقَدْ حَصَلَ مِنْ  
حِكَايَةِ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِكَفَّارٍ مَعَ  
حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِيهِمْ، وَأَنَّهُ جَازَ عَلَى الْخِلَافِ فِي  
لَزَامِ الْقَوْلِ هَلْ هُوَ كَالْقَوْلِ أَمْ لَا؟

وَمَذْهَبُ ابْنِ رَشْدٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْقَوْلِ وَأَنَّهُ  
لَا يُلْزَمُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَضِيَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى

لأزمها، وَلَا من الإجماع على بطلان لازم قضيّة  
الإجماع على بطلان ملزومها.

إذا تقرر هذا فقائل هذه المقالة التي هي  
القول بالجهة فوق

١. إن كَانَ يُعْتَقَد الحُلُول والاستقرار والظرفية  
أو التحيز فهو كَافِر، يُسَلَّك بِهِ مَسَلَّك المُرْتَدِّين  
إِنْ كَانَ مَظْهَرًا لَذَلِكَ

٢. وَإِنْ كَانَ اعْتِقَادُهُ مِثْلَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الثَّانِي  
فَقَدْ تَقَرَّرَ الْخِلَافُ فِيهِ، فَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّكْفِيرِ  
يَرْجَعُ لِمَا قَبْلَهُ وَعَلَى الصَّحِيحِ يَنْظَرُ فِيهِ، فَإِنْ  
دَعَا النَّاسَ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَأَشَاعَهُ وَأَظْهَرَهُ

فِيصْنَعُ بِهِ مَا قَالَ مَا لَكَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَنْ  
يَدْعُو إِلَىٰ بَدْعِهِ وَنَصَّ عَلَىٰ ذَٰلِكَ فِي آخِرِ  
الْجِهَادِ مِنَ الْمُدَوَّنَةِ وَتَأْلِيفِ ابْنِ يُونُسَ، وَإِنْ لَمْ  
يَدْعُ إِلَىٰ ذَٰلِكَ وَكَانَ يَظْهَرُ فَعَلَىٰ مِنْ وَلَاءِ اللَّهِ  
أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ رَدُّهُ وَزَجْرُهُ عَنْ هَٰذَا الْإِعْتِقَادِ  
وَالْتَّشْدِيدِ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَنْصَرِفَ عَنْ هَٰذِهِ  
الْبِدْعَةِ

فَإِنْ فَتَحَ مِثْلَ هَٰذَا الْبَابِ لِلْعَوَامِ وَسَاوِكَ  
طَرِيقَ التَّأْوِيلِ فِيهِ إِفْسَادٌ لِعَقَادِهِمْ، وَإِلْقَاءُ  
تَشْكِيكَاتٍ عَظِيمَةٍ فِي دِينِهِمْ وَتَهْيِيجُ لِفِتْنَتِهِمْ،  
وَأَرَىٰ هَٰذَا مِثْلَ الرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَ مَا لَكَ عَنْ



ثانيا : الاستواء

معنى قَوْلُهُ عزَّ وَجَلُ: {الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥] فَقَالَ مَالِكُ:

الاسْتَوَاءُ مَعْلُومٌ<sup>(٥)</sup> أَوْ مَعْقُولٌ<sup>(٦)</sup> وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ وَالْإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْ هَذَا بِدْعَةٌ وَأَرَاكَ رَجُلٌ سَوْءٌ أَخْرَجُوهُ عَنِي

---

(٥) هل كان الامام مالك يعرف المعنى بقوله : الاستواء معلوم والكيف غير معقول ؟

الجواب : يقصد الامام مالك انه معلوم في لغة العرب ... نعم كان يعلمه على الاغلب والشاهد انه روى في الموطأ معنى الاستواء متعديا بحرف الجر على ... ومعناه الغلبة لذلك رجح اهل السنة معنى استولى من الغلبة والقهر عن كل المعاني المحتملة للفظ استوى

قال : (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أُحِيحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ كَانَ لَهُ عَمٌّ صَغِيرٌ هُوَ أَصْغَرُ مِنْ أُحِيحَةَ وَكَانَ عِنْدَ أَخْوَالِهِ فَأَخَذَهُ أُحِيحَةُ فَقَتَلَهُ فَقَالَ أَخْوَالُهُ كُنَّا أَهْلَ ثَمَةٍ وَرَمِهِ حَتَّى إِذَا اسْتَوَى عَلَى عُمَمِهِ غَلَبْنَا حَقُّ امْرِئٍ فِي عَمِّهِ قَالَ عُرْوَةُ فَلِذَلِكَ لَا يَرِثُ قَاتِلُ مَنْ قَتَلَ) انتهى من الموطأ

(١). قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (غَلَبْنَا حَقُّ امْرِئٍ فِي عَمِّهِ) فَأَخَذَهُ مِنَّا قَهْرًا عَلَيْنَا.  
(٢). قال ابن القاسم: كانت قصة أحيحة بن الجلاح في الجاهلية، وذلك أنه قتل قريبه طمعا منه في أن يرثه فحرم ميراثه، لأنه لا ميراث لمن قتل وليه

اقول : ويريد بقوله استوى على عممه وبلغ [غلبنا عليه] حق عصبته ، وهم أولياء القاتل فأخذوه...هكذا في الموطأ وكل من شرح الحديث قال : أي: غلبنا على ميراثه حق عصبته، فأخذوا ماله ووجبت لهم ديته، ولم يكن لخوالة المقتول من ذلك شيء، لأن الخوالة ليسوا بعصبة، وإنما العصبة..

وعليه :

فالامام مالك يعلم معنى الاستواء بالغلبة ... اي غلب وقهر بمعنى الاستيلاء ولكن شدد على عدم معقولية الكيف ... اي اذا سئل كيف استولى نقول كما اخبر عن نفسه فنصفه بما وصف به نفسه... والله اعلم

وهكذا يتبين ان التيمية اخطؤوا باختيارهم (استقر) لان الاستقرار له لوازم تنقص من قدر الله سبحانه وتعالى كالحركة والمماساة للمخلوقات والجلوس ولم يقلوا بتفسير الامام مالك رضي الله عنه لا كما يزعمون دون الاشارة الى هذا الحديث واسناده صحيح... بل الذهبي نقد ابن تيمية في الاستقرار وكذلك الامر الالباني شجب ما عليه ابن تيمية في ذلك .

(٦) الكيف غير معقول : خارج عن نطاق التصور العقلي الانساني  
(١) بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء وسماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيء من أعمالكم (رواه الطبراني في

وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْحِكَايَةِ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلَ وَهُوَ  
يَقُولُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهَا أَهْلَ  
الْعِرَاقِ وَأَهْلَ الشَّامِ فَمَا وَقَفَ أَحَدٌ فِيهَا  
تَوْقِيفَكَ، وَأَنْتَ تَرَى مَالِكًا كَيْفَ أَدَبَ هَذَا  
الرَّجُلَ وَزَجَرَهُ الزَّجَرَ التَّامَ وَهُوَ لَمْ يَصْدِرْ مِنْهُ  
إِلَّا السُّؤَالَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَشَابِهِ فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ

---

الكبير (٢٢٨/٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢٩٠/٢) قال

البيهقي في المجمع (٨٦/١): ((رجاله رجال الصحيح

(٢) ما السموات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة أُلقيت في

تُرس (تفسير الطبري (١٠/٣)، وهو مرسل

(٣) ما الكرسي في العرش إلا كحلقة من حديد أُلقيت بين ظهري

فلاة من الأرض (رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٣٠١. ٣٠٠/٢)

~~~~~  
 صرح بِمَا صرح بِهِ. وَقَضِيَّةُ عمر رَضِيَ الله عَنْهُ  
 مَعَ ضُبَيْع وَضربه إِيَّاهِ المرَّةُ بعد المرَّةِ لسؤاله  
 عَنِ المتشابهِ مَشْهُورَةٌ حَتَّى قَالَ لَهُ: إِنْ كُنْتُ  
 تُرِيدُ قَتْلِي فاقْتُلْنِي وَإِلَّا فَقَدْ أَخَذْتُ أَرْبِي.

وَاخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ مَالِكِ الْمَذْكُورِ

١. فَصَرَفَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِلَى مَذْهَبِهِ

٢. وَظَاهَرَ حِكَايَةَ غَيْرِهِ أَنَّهُ وَقَفَ عَنِ الْكَلَامِ

فِيهَا كَمَذْهَبِ الْوَاقِفِيَّةِ

٣. وَمِنْهُمْ مَنْ نَحَابَهُ مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ (علماء

أصول الدين)

## وَأَشَارَ ابْنُ التَّلْمِصَانِي فِي شَرْحِ الْمَعَالِمِ فَقَالَ: - قوله الاستواء<sup>(٧)</sup> معلوم :

(٧) لماذا لا يجري أهل السنة اية الاستواء على ظاهرها ؟  
الجواب: لا يمكن ان نعزل ظاهر النص في الذهن لمعنى يشوبه  
النقص ومشابهة المخلوقات ..  
فاذا قرأت الآية (الرحمن على العرش استوى) وغيرها ممن فيه  
الاستواء فأول انطباع هو الاستقرار والجلوس والاستراحة بعد ان  
انهى خلق الكون ... ثم مقابل هذا الانطباع أمرنا سبحانه وتعالى (   
ليس كمثله شيء) لذلك لو استطعت فصل هذا المعنى الظاهر  
اجباريا فانما يعني انك لن تستطيع اجراءها على ظاهرها بل  
يستحيل تقدست ذاته وصفاته عن ذلك.. فحينها وجب ان تحملها  
بما يليق به سبحانه وتعالى.....  
فالسبب:

١. لان ظاهر الآية الانطباع انه استقرار على عرش وهذا يعني ان  
الله له حجما وله مماسة مع هذا المخلوق ويفيد الجلوس...فهو

يَعْنِي أَنَّ مُحَامِلَ الْاِسْتَوَاءِ فِي اللُّغَةِ مَعْلُومَةٌ  
بَعْدَ الْقَطْعِ بِأَنَّ الْاِسْتِقْرَارَ غَيْرُ مُرَادٍ، بَلِ الْمُرَادُ:

---

التزام للتجسيم، ولن يستطيع كائن من كان فصل ما ذهب اليه  
الذهن عن ملازمة هذه اللفظة. لذلك تقول: المراد بالاستواء القهر  
والغلبة والعلو، وهذا مشهور في لسان العرب .

٢. إن قطع باستحالة الاستقرار، فقد زال الظاهر (!! )وعليه لا  
يمكن الفصل من إجراء الآية على ظاهرها وإذا أزيل الظاهر قطعاً  
فلا بد بعده في حمل الآية على محمل مستقيم في العقول مستقر  
في موجب الشرع. ...

قال الامام الجويني (الإعراض عن التأويل حذراً من واقعة  
محذور في الاعتقاد جر إلى اللبس والإيهام واستئلال العوام،  
وتطريق الشبهات إلى أصول الدين وتعريض بعض كتاب الله تعالى  
لرجم الظنون (الإرشاد ص ٢٢-٢٣)

~~~~~  
الْقَهْرُ وَالْإِسْتِيْلَاءُ أَوْ الْقَصْدُ إِلَى التَّنَاهِي فِي  
صِفَاتِ الْكَمَالِ

- وَقَوْلُهُ: وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ

يَعْنِي أَنْ تَعْيِينَ مَحْمَلٍ مِنَ الْمَحَامِلِ اللَّائِقَةِ  
مَجْهُولٌ لَنَا

- وَقَوْلُهُ: وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ:

أَيُّ التَّصَدِيقِ بِأَنْ لَهُ مُحَمَّلًا يَصَحُّ وَاجِبٌ

- وَقَوْلُهُ: وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ

أَيُّ تَعْيِينِهِ بِالطَّرْقِ الظَّنِّيَةِ فَإِنَّهُ تَصَرَّفٌ فِي  
أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بِزَعْمِ الظَّنِّ وَمَا



لَمْ يَعْهَدْ زَمَنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَهُوَ  
بِدْعَةٍ أَنْتَهَى

وَهُوَ يُشِيرُ إِلَى مَا قَدَمْنَاهُ مِنَ الْخِلَافِ فِيمَا وَرَدَ  
مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ هَلْ يَتَكَلَّمُ فِيهَا أَمْ لَا؟

ثالثاً : حديث الجارية :

وَاخْتَلَفَ تَأْوِيلَ حَدِيثِ السَّوْدَاءِ الْمَذْكُورِ فِي  
السُّؤَالِ

١. فَقَالَ الْمَازَرِيُّ: أَرَادَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ  
يَطْلُبَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا مُوَحِّدَةٌ فَخَاطَبَهَا بِمَا  
يَفْهَمُ مِنْ قَصْدِهَا لِأَنَّ عَلَامَةَ الْمُوَحِّدِينَ

التَّوَجُّهُ إِلَى السَّمَاءِ عِنْد الدُّعَاءِ وَطَلَبِ  
الْحَوَائِجِ، فَإِنْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ يَطْلُبُ  
حَوَائِجَهُ مِنْهَا وَمَنْ يَعْبُدُ النَّارَ يَطْلُبُ حَوَائِجَهُ  
مِنْهَا أَيضاً، فَأَرَادَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
الْكَشْفَ عَنْ مَعْتَقِدِهَا أَهِيَ مُؤْمِنَةٌ أَمْ لَا؟

فَأَشَارَتْ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي يَقْصِدُهَا الْمُوَحِدُونَ  
وَقِيلَ وَقَعَ السُّؤَالُ لَهَا بِأَيْنَ لِأَجْلِ أَنَّهُ أَرَادَ  
السُّؤَالَ عَمَّا تَعْتَقِدُهُ مِنْ جَلَالَةِ الْبَارِي  
وَعَظَمَتِهِ جَلَّ وَعَلَا، فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ  
إِخْبَارًا عَنْ جَلَالَتِهِ سُبْحَانَهُ فِي نَفْسِهَا لِأَنَّهَا  
قَبْلَةَ الدَّاعِينَ كَمَا أَنَّ الْكَعْبَةَ قَبْلَةَ الْمُصَلِّينَ

~~~~~

وَكَذَلِكَ اِخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ  
فِي رِسَالَتِهِ وَقَدْ مَرَّ أَنْفَا عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي  
الْمُخْتَصَرِ عَلَى وَجْهِ لَا يَشْكُلُ.  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

الامام الحبر الهمام  
شهاب الدين أحمد بن حمزة الرملي

(المتوفى: ٩٥٧هـ)  
رحمه الله تعالى

قال الامام الرملي في الفتاوى (٤/٢٦٤):  
 (سئل) عن شخص قال إن الله تعالى بجهة  
 العلو، وإنه استوى على العرش استواء يليق  
 بجلاله بلا كيف<sup>(٨)</sup>

---

(٨) واستدل على ذلك بقوله تعالى {إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلي} [آل عمران: ٥٥] وبقوله {ذي المعارج} [المعارج: ٣] {تعرج الملائكة والروح إليه} [المعارج: ٤] ويقول صاحب الرسالة، وإنه فوق عرشه المجيد بذاته ويقول ابن عبد البر في شرح الموطأ حيث ذكر حديث ينزل ربنا وبما ذكر أبو حنيفة في الفقه الأكبر وهو بعد أوله بنحو ورقتين وبما نقل عن ابن رشد الحفيد في كتابه المسمى بالكشف عن مناهج الأدلة حيث قال القول في الجهة، وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة يثبتونها حتى نفتها المعتزلة ومتأخرو الأشعرية كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله إلى أن قال فقد ظهر أن إثبات الجهة واجب شرعا وعقلا إلى آخر كلامه، ويقول

عثمان بن سعيد الدارمي في الرد على بشر المريسي بما هو معلوم في موضعه وبما قاله الأشعري في كتابه الإبانة وبما قاله الشيخ عبد القادر في كتابه الحلية من قوله وهو بجهة العلو إلى آخر كلامه، فما مذهب الأئمة الأربعة مالك والشافعي، وأبي حنيفة وابن حنبل في هذا القول هل هو صحيح أم لا وهل في كلامهم نص في إثبات هذا المعنى أو نفيه، وإذا لم يكن في كلامهم نص في إثبات ذلك ولا نفيه فما حقيقة مذاهيم في ذلك والمقصود من هذا الجواب عن هذا السؤال بما هو نص لهؤلاء الأئمة ونظرائهم لا بما قاله بعض مقلدي هؤلاء الأئمة فقد يكون غير ما قاله إمامه فقد وجدنا الشيخ جلال الدين المحلي نقل في شرح جمع الجوامع على القول بالتأويل ومعنى {استوى على العرش} [الأعراف: ٥٤] استولى وقد قال ابن رشد في أول كراس من المقدمات ومن قال إن الاستواء بمعنى الاستيلاء فقد أخطأ؛ لأن الاستيلاء لا يكون إلا بعد تعاليه وقهره ولو كان ما قاله الجلال المحلي نقلاً للشافعي لما قال ابن رشد هذه العبارة وغير ذلك من الأسباب المقتضية لتطلب نص الأئمة ونظرائهم، والمقصود إمعان النظر في هذه المسألة والجواب

(فأجاب):

الحمد لله مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم ما  
عدا من سيأتي أن هذا القول وهو أن الله  
تعالى بجهة العلو غير صحيح كما هو مقرر في  
كتب الكلام مبسوطاتها ومختصراتها وقد  
رووه بأدلة كثيرة لا يحتملها هذا الجواب:

---

بما يجب المصير إليه في ذلك وقد ذكر القرطبي في تفسيره أنه ذكر  
في هذه المسألة أربعة عشر قولاً أودعها كتابه الأسنى في شرح  
أسماء الله الحسنى، وإذا قلتم إن مذهب الأئمة فيما قاله هذا  
القائل إنه غير صحيح فماذا يلزمه بينوا لنا الجواب بيانا شافيا  
مبسوطا واذكروا ما قاله الأئمة الأربعة معزوا كل قول لقائله؟

## ١. قال الإمام العالم العلامة عز الدين بن عبد السلام<sup>(٩)</sup> بن أحمد بن غانم المقدسي

(٩)

قصة العقيدة المشهورة لسلطان العلماء...

(١). العز بن عبد السلام سلطان العلماء.... في حين ضعف الأمة يظهر بين الحين والآخر عقائد فاسدة يظهرها بين العوام سفهاء خبيثاء اتخذوا من مذهب الحنابلة درعا يتمترسون خلفه لايهام عامة المسلمين انهم الحق وغيرهم كفار يستبيحون اعراضهم ودماءهم...

(٢). وعلى حين غفلة يقع بعض العلماء في الخوف من قول الحق خشية بطش هؤلاء او اتهامهم بما ليس فيهم ووشاية عند الحكام والسلطين او عند العوام لينقضوا من حولهم ..... مختصرها:

[الحمد لله الواحد الأحد، ليس بجسم مصور ولا جوهر محدود مقدر، لا تحيط به الجهات ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات،



استوى على العرش المجيد على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده استواء منزهاً عن المماساة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، حي مريد سميع بصير عليم قدير، متكلم بكلام قديم أزلي ليس بحرف ولا صوت، ولا يتصور في كلامه أن ينقلب مداداً في الألواح والأوراق شكلاً ترمقه العيون والأحداق كما زعم أهل الحشو والنفاق،

والعجب ممن يقول: القرآن مركب من حرف وصوت. والكلام في مثل هذا يطول، ولولا ما وجب على العلماء من إعزاز الدين وإخمال المبتدعين وما طولت به الحشوية ألسنتهم في هذا الزمان، من الطعن في أعراض الموحدين، والإزراء على كلام المنزهين، لما أطلت النفس في مثل هذا مع إيضاحه، ولكن قد أمرنا الله بالجهاد في نصرة دينه، إلا أن سلاح العالم علمه ولسانه، كما أن سلاح الملك سيفه وسنانه، فكما لا يجوز للملوك إغماد أسلحتهم عن الملحين والمشركين، لا يجوز للعلماء إغماد ألسنتهم عن الزائعين والمبتدعين، والعجب أنهم يذمون الأشعري بقوله: إن الخبز لا يشبع والماء لا يروي والنار لا تحرق. وهذا كلام أنزل الله معناه في كتابه [

~~~~~

في كتابه حل الرموز ومفاتيح الكنوز سئل يحيى بن معاذ الرازي ف قيل له أخبرنا عن الله تعالى فقال إله واحد ف قيل له كيف هو فقال إله قادر قيل أين هو قال بالمرصاد فقال السائل لم أسألك عن هذا فقال ما كان غير هذا فهو صفة المخلوق فأما صفته تعالى فالذي أخبرت عنه. وسئل بعض العارفين عن قوله {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥] فقال الحق سبحانه وتعالى

---

القصة كاملة في طبقات الشافعية للسبكي عند ترجمة ابنه عبد اللطيف ...

عرفنا بهذا القول من هو ما عرفنا ما هو؛  
لأنه لا يعرف ما هو إلا هو. وقيل لصوفي أين  
الله فقال قبحك الله هل تطلب مع العين  
أين!!

قال تعالى {وهو معكم أين ما كنتم} [الحديد:  
٤] وسئل الشبلي عن قوله {الرحمن على  
العرش استوى} [طه: ٥] فقال الرحمن لم يزل  
والعرش محدث فالعرش بالرحمن استوى،  
وسئل ذو النون في قوله {الرحمن على العرش  
استوى} [طه: ٥] فقال أثبت ذاته ونفى مكانه

فهو موجود بذاته والأشياء كلها موجودة بحكمة كما شاء.

٢. وسئل الإمام أحمد عن الاستواء فقال استوى كما أخبر لا كما يخطر للبشر

٣. وسئل الإمام الشافعي عن الاستواء فقال آمنت بلا تشبيه وصدقت بلا تمثيل واتهمت نفسي في الإدراك، وأمسكت عن الخوض فيه كل الإمساك

٤. وقال الإمام أبو حنيفة من قال لا أعرف الله في السماء هو أم في الأرض فقد كفر؛ لأن

هذا القول يوهم أن للحق تعالى مكاناً<sup>(١٠)</sup> فهو  
مشبه<sup>(١١)</sup>

(١٠) حاصل الخلاف علاقة المكان بالجسم ... ذكر شيء من آثار  
ولوازم القول بالجهة لله تعالى عما يصفون حتى نبسط الأمر  
لعامة المسلمين فيعون خطورة القول ان الله في جهة فوق او في  
السماء او اي جهة كانت!!

[١] . يمتنع ان تحصر الله في مكان لاسباب يعقلها ويعيها الذهن  
الانساني فثمة علاقة بين المكان والجسم... ان المكان ليس وجودا  
محضا ولا عدم محضا لانه من حيث الوجود هو حيز في الخلاء  
فلو كان كتابا على طرف الطاولة نقول هذا مكانه (لا وجود  
محض) واذا حركناه الى حيز اخر... فهل يختفي الحيز الاول طبعاً  
لا (لا عدم محض) لذلك يفرّق اهل السنة بين الخلاء والعدم  
وهذا ما وقع به اهل الكلام من الفلاسفة فليس الخلاء عدماً!!  
لذلك لا نقبل من يقول الله في المكان العدمي!!

فالعدم = لا وجود والله خلق الكون من العدم... اما الخلاء ليس كذلك كما شرحت

مصدقا لحديث سيدنا ومولانا رسول الله ( كان الله ولاشيء غيره )  
وغيره نكرة تفيد العموم..

فالمكان كما ترى وجود اضافي لا يحوز كامل مراتب الوجود من  
المشاهدة العينية مثلا...

لذلك لا مكان الا بجسم والجسم كل ما له ابعاد كال حجم والطول  
والعرض والعمق.. وهي عقيدة التجسيم...

[٢]. ومن لوازم القول ان الله في جهة :

١. بعد قولنا ان المكان وجود اضافي لا يكون الا بجسم والجسم  
حجم... هذه عقيدة التجسيم !! وهي معارضة بالاية الكريمة {وَكُلُّ  
شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ} والذي عليه المفسرون : أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ  
على مقدارٍ أي على كَمِّيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ وَالْكَمِّيَّةُ معناها الحجم ،  
وكلُّ حجمٍ يشغلُ حيزًا من الفراغ...

٢. المكان مخلوق وأنى للخالق ان يحل في مخلوق ... هذه عقيدة  
الحلولية !!

٣. الله غني عن كل شيء فيتحصل أن قيام الحادث بالقديم معناه قيام الفقر في الغنى، أي كون الغني فقيراً، وهو محالٌّ ومعارض بالاية الكريمة: {فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ} وهو مستغن عن العرش وما دونه...

٤. المحدودية: اثبات الله في جهة يلزم على ذلك من المحدودية والنقص والله كامل مطلق

٥. الاحتياج .. فالله غير محتاج لمخلوق ووجوده بائن مفصول والعالم وجود مخصوص لا اتحاد او حلول عن خلقه وهذا معارض لاجماع اهل السنة كما في عقدة الامام الطحاوي ( صح وجود الله بلا مكان وصح وجود الله بعد المكان (كان الله ولا شيء غيره).

(١١) شرح قول ابي حنيفة : أجاب عنه الإمام ابن عبدالسلام في حل الرموز كما نقله علي القاري في شرح الفقه الأكبر ص ٢٧١ قال: من قال لا أعرف الله تعالى في السماء أم في الأرض كفر، لأن هذا القول يوهم أن للحق مكانا ومن توهم أن للحق مكانا فهو مشبه. ا هـ قال القاري: ولا شك أن ابن عبدالسلام من أجل

العلماء وأوثقهم فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله شارح الطحاوية .... مع أن أبا مطيع رجل وضّاع عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد.

ووقال الكوثري في تعليق على الفقه الأكبر لأبي حنيفة :  
 لأن الله تعالى قال: الرحمن على العرش استوى. فإن قال: أنه تعالى على العرش استوى. ولكنه يقول: لا أدري العرش في السماء أم في الأرض، قال أبو حنيفة هو كافر لأنه أنكر كون العرش في السماء لأن العرش في أعلى عليين (و لا وجود لهذين التعليلين في رواية أبي الليث و غيرهما من أصحابنا الاحناف، على أنه ليس فيهما إثبات مكان له تعالى وإنما فيهما إثبات استوائه تعالى على العرش استواء يليق بجلاله كما هو معتقد أهل الحق،

وكأن القائل جَوّز إثبات المكان له تعالى فأخذ يتحرى مكانا له في السماء والأرض. وهذا جهل بالله و كفر به عند أبي حنيفة، لأن التجويز في حكم التنجيز في باب المعتقد، و من أثبت له مكانا حسيا فما زال عابدا للصنم تعالى الله عن جهالات الجاهلين -



٥. وسئل الإمام مالك عن الاستواء فقال  
الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به  
واجب والسؤال عنه بدعة روي أنه قال  
للسائل بعد ذلك فلا أراك إلا خارجيا  
أخرجوه عني.

وهذا الذي ذهب إليه الأئمة الأربعة فلا  
خلاف بينهم في ذلك ومن توهم أن بين أحد  
من الأئمة اختلافا في صحة الاعتقاد فقد  
أعظم الفرية على أئمة الأمة وساء ظنه بأئمة  
المسلمين

وقد سئل مصباح التوحيد وصباح التفريد  
 علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - بم  
 عرفت ربك فقال عرفت ربي بما عرفني به  
 نفسه لا يدرك بالحواس ولا يقاس بالناس  
 قريب في بعده بعيد في قربه فوق كل شيء ولا  
 يقال تحته شيء، وأمام كل شيء ولا يقال  
 أمامه شيء وهو في كل شيء لا كشيء في شيء  
 فسبحان من هو كذا وليس هكذا غيره اهـ.

وما ورد في الكتاب والسنة مما ظاهره القول  
 بالجهة مصروف عن ظاهره للأدلة العقلية  
 القاطعة بخلافه كما سيأتي. وأما قول

~~~~~

صاحب الرسالة (أبي زيد القيرواني)، وإنه فوق عرشه المجيد بذاته فقد قال الفاكهاني في شرحها: إنه قد أخذ على المصنف في هذه العبارة، وهي قوله بذاته وسمعت شيخنا أبا علي الجبائي يقول إن هذه اللفظة دست على المصنف

فإن صح هذا فلا إشكال في سقوط الاعتراض ثم أطال الكلام على ذلك إلى أن قال: والضمير في بذاته يجوز أن يعود على العرش على أن تكون الباء بمعنى في فكأنه قيل

~~~~~  
 العرش المجيد في ذاته في الشرف والعظم  
 والكرم.

وإما فوقية معنوية بمعنى الشرف والجمال  
 والكمال والمكانة لا فوقية أحياز، وأمكنة  
 فإنه تعالى يستحيل عليه المكان والجهات  
 ومشابهة المخلوقات وهي إما بمعنى الحكم  
 والملك فيرجع إلى معنى القهر أو بمعنى عدم  
 المماثلة والمخالفة فيرجع إلى معنى التنزيه،  
 وإن أعدت الضمير في بذاته على الله تعالى  
 فيكون المعنى أن هذه الفوقية المعنوية له  
 تعالى بالذات لا بالغير

~~~~~

وبيان ذلك أن يكون المجيد بضم الدال لا  
بخفضها فيكون المعنى أنه تعالى مجيد بذاته  
لا بكثرة أموال وضحامة أجناد خبر مبتدأ  
محذوف أي هو المجيد وبذاته متعلق بالمجيد  
أو بمحذوف حالا منه اهـ.

وأما قول ابن رشد الحفيد فمردود إذ هو  
كذب حمله عليه اعتقاده الفاسد وقد قال  
الإمام أبو علي عمر بن محمد بن خليل  
الإشبيلي السكوني الأشعري وليحترز من كلام  
ابن رشد الحفيد؛ لأن كلامه في المعتقد  
فاسد. اهـ. وأما كلام ابن عبد البر، وأبي

حنيفة كالأشعري وعثمان بن سعيد الدارمي فلم أقف عليه، والجواب عنه إن كان فيه ما ظاهره<sup>(١٢)</sup> إثبات الجهة أنه محمول على غير

---

(١٢) ما الذي يمنع اجراء الآية: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} على

ظاهرها ونقول استوى كما يليق به؟

الجواب : لا يمنع ذلك بل هو الحق كما قال اهل السنة في تفويض الكيف والمعنى لمعاد الله تنزيلها، ولكن مع القطع بنفي الجهات والمحاذيات والكيفية والكمية ... ويعتقد تقديس الله القديم سبحانه وتعالى عن مشابهة الحوادث .... وإن استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة لأن الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة .

[١] . قال الامام الرازي في مفاتيح الغيب (٧/١٥٣):

دل الدليل على أنه يمتنع أن يكون الإله في المكان، فعرفنا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية ما أشعر به ظاهرها إلا أن في

مجازات هذه اللفظة كثرة، فصرف اللفظ إلى البعض دون البعض لا يكون إلا بالترجيحات اللغوية الظنية والقول بالظن في ذات الله تعالى وصفاته غير جائز بإجماع المسلمين. أه... وهذا قول الامام الأمدى : في ابيكار الافكار (١/٤٦١) وأحد قولي الامام الاشعري كما نقل الرازي ذلك رحمهم الله جميعا.

[٢]. ثم قالوا اذا تعدّر ذلك وجب تأويلها بأقرب المعاني المتبادر من ظاهرها عند الاطلاق تحقيقا لقوله تعالى {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} ... مهما تبادر في خيالك فالله ليس كذلك.. ولذلك قال بعض السلف رضي الله عنهم: يفهم من قوله تعالى: {الرحمن على العرش استوى} ما فهم من قوله تعالى {ثم استوى إلى السماء وهي دخان} (الاقتصاد ص ٣٨) ونقل الامام ابن سيده اقوال اهل السنة في ذلك: أحدهما : صَعِدَ إِلَى السَّمَاء ... وَقَالَ قَوْمٌ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ عَمَدًا وَقَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ ،

~~~~~

ظاهره للعلم بأنه لم يذهب إلى ذلك القول، وإن لم يمكن تأويله فهو كذب عليه ثم رأيت بالنسب ما نسب للأشعري في الإبانة وحاصله مع التأمل إثبات الاستواء على العرش وعدم تأويله بالاستيلاء كما هو مذهب السلف،

---

ثانيها: وقيل استَوَى إلى السماء صَعِدَ أمره إليه، وفَسَّرَه ثعلب فقال: أقبل عليها، وقيل استَوَى ... (كتابه المحكم ٨/٦٤٠)

[٣]. وهذا لا يقوله الحشوية مخالفين اجماع اهل السنة فاثباتهم ان الله في السماء في جهة سواء كان في السماء او في جهة مكان خارج العالم .. فهذا اثبات بلا دليل ... مع سقوطه امام الاجماع !!



~~~~~  
وأما قول الشيخ عبد القاهر في كتابه الحلية  
فهو ماش على ذلك القول المردود.

وأما تخطئة ابن رشد تأويل الاستواء  
بالاستيلاء فهو لما فيه من إيهام المفاعلة كما  
يؤخذ من تعليقه كابن الأعرابي حيث قال له  
رجل يا أبا عبد الله ما معنى قول {الرحمن  
على العرش استوى} [طه: ٥] قال إنه مستو  
على عرشه كما أخبر فقال الرجل إنما معنى  
قوله استوى أي استولى فقال له ابن الأعرابي  
ما يدريك العرب لا تقول استولى على الشيء  
فلان حتى يكون له فيه مضاد فأيهما غلب



قيل قد استولى عليه والله تعالى لا مضاد له  
فهو مستو على عرشه كما أخبر. اهـ.

والمؤولون به لا يسلمون تعليله<sup>(١٣)</sup> وعبارة  
الطوالع الله تعالى ليس بجسم خلافا

(١٣) فإن قيل: حمل الاستواء على الاستيلاء، يشعر بسبق المغالبة  
وتقدم المقاومة وهو ممتنع على الله تعالى.

سلمنا عدم إشعاره بذلك، غير أنه لا فائدة في تخصيص العرش  
بذلك، مع تحقيقه بالنسبة إلى كل الحوادث.

قلنا: أما الأول، فإنه وإن جاز أن يكون الاستيلاء مسبوقا بالمقاومة،  
ولكن لا يلزم أن يكون مسبوقا بها، ولا لفظ الاستيلاء مشعر به،  
وإلا لكان لفظ الغالب مشعر به وليس كذلك. بدليل قوله تعالى: {وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ} [يوسف: ١٢ / ٢١].

وأما الثاني: فمندفع أيضا فإنه جاز أن تكون فائدة تخصيص  
العرش بالذكر للتشريف، كما سبق. وجاز أن يكون ذلك للتنبيه  
بالأعلى على الأدنى من حيث أن العرش في اعتقاد الخلائق أعظم  
المخلوقات، وأجل الكائنات.

~~~~~  
للمجسمة ولا في جهة خلافا للكرامية  
والمشبهة لنا أنه تعالى لو كان في جهة وحيز  
فإما أن ينقسم فيكون جسما وكل جسم  
مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا  
ومحدثا هذا خلف أو لا ينقسم فيكون جزءا  
لا يتجزأ، وهو محال بالاتفاق، وأيضا فإنه  
تعالى لو كان في حيز وجهة لكان متناهي القدر  
كما سبق فكان محتاجا في تقديره إلى  
مخصص ومرجح وهو محال. اهـ.

وقال الإمام النسفي في شرح عمدته: صانع  
العالم ليس في جهة خلافا لبعض الكرامية

فإنهم يعينون له جهة العلو من غير استقرار  
على العرش وليس متمكنا بمكان وعند  
المشبهة والمجسمة والكرامية متمكن على  
العرش

وقال الكمال بن الهمام في المسامرة التي  
اختصر فيها الرسالة القدسية لحجة الإسلام  
الغزالي الأصل السابع أنه تعالى ليس مختصا  
بجهة؛ لأن الجهات التي هي الفوق والتحت  
واليمين إلى آخرها حادثة بأحداث الإنسان  
ونحوه مما يمشي على رجلين فإن معنى  
الفوق ما يحاذي رأسه من فوق والباقي ظاهر

~~~~~

ولما يمشي على أربع أو بطنه ما يحاذي ظهره  
من فوقه ثم هي اعتبارية فإن النملة إذا  
مشت على سقف كان الفوق بالنسبة إليها  
جهة الأرض؛ لأنه المحاذي لظهرها ولو كان كل  
حادث مستديرا كالكرة لم توجد واحدة من  
هذه الجهات وقد كان في الأزل ولم يكن شيء  
من الموجودات فقد كان لا في جهة ولأن معنى  
الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو كذا  
وقد بطل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية  
والجسمية فإن أريد بالجهة غير هذا مما ليس  
فيه حلول حيز ولا جسمية فليبين حتى ينظر

أيرجع إلى التغرية فنخطئه في مجرد التعبير أو إلى غيره فيبين فسادَه.

الأصل الثامن أنه استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الأجسام<sup>(١٤)</sup> على

---

(١٤) قال الغزالي: سأما الاستواء فهو نسبة للعرش لا محالة، ولا يمكن أن يكون للعرش إليه نسبة إلا بكونه معلوماً، أو مراداً، أو مقدوراً عليه، أو محلاً مثل محل العرض، أو مكاناً مثل مستقر الجسم. ولكن بعض هذه النسبة تستحيل عقلاً وبعضها لا يصلح اللفظ للاستعارة به له، فإن كان في جملة هذه النسبة، مع أنه لا نسبة سواها، نسبة لا يخيّلها العقل، ولا ينبو عنها اللفظ، فليعلم أنها المراد إما كونه مكاناً أو محلاً، كما كان للجواهر والعرض، إذاً اللفظ يصلح له ولكن العقل يخيّل كما سبق، وإما كونه معلوماً ومراداً فالعقل لا يخيّل، ولكن اللفظ لا يصلح له، وإما كونه مقدوراً عليه وواقعاً في قبضة القدرة ومسخرّاً له مع أنه أعظم

~~~~~

الأجسام في التمكن والمماسمة والمحاذاة لها بل  
بمعنى يليق به سبحانه وتعالى وحاصله

---

المقدورات ويصلح الاستيلاء عليه لأن يمتدح به وينبه به على غيره  
الذي هو دونه في العظم، فهذا مما لا يخيله العقل ويصلح له  
اللفظ، فأخلق بأن يكون هو المراد قطعاً، أما صلاح اللفظ له  
فظاهر عند الخبير بلسان العرب، وإنما ينبوع عن فهم مثل هذا  
أفهام المتطفلين على لغة العرب الناظرين إليها من بعد الملتفتين  
إليها التفات العرب إلى لسان الترك حيث لم يتعلموا منها إلا  
أوائلها، فمن المستحسن في اللغة أن يقال استوى الأمير على  
مملكته، حتى قال الشاعر:

قد استوى بشير على العراق ... من غير سيف ودم مهراق  
ولذلك قال بعض السلف رضي الله عنهم: يفهم من قوله  
تعالى: {الرحمن على العرش استوى} ما فهم من قوله تعالى {ثم  
استوى إلى السماء وهي دخان} (الاقتصاد في الاعتقاد ٣٨)



~~~~~

وجوب الإيمان بأنه استوى على العرش مع  
 نفي التشبيه فأما كون المراد أنه استيلاؤه  
 على العرش فأمر جائز لإرادة إذ لا دليل على  
 إرادته عينا فالواجب علينا ما ذكرناه. اهـ.

وقال الغزالي في الرسالة القدسية: وأما رفع  
 الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء فيه؛  
 لأنها قبلة للدعاء وفيه إشارة إلى ما هو وصف  
 للمدعو من الجلال والكبرياء تنبيها بقصد  
 جهة العلو على جهة المجد والعلا فإنه تعالى  
 فوق كل موجود بالعظمة والاستعلاء والقهر  
 والاستيلاء. اهـ.

وقال إمام الحرمين في كتابه لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة الرب سبحانه وتعالى تقدر عن الاختصاص بالجهات والاتصاف بالمحاذاة لا تحده الأفكار ولا تحويه الأقطار ولا تكشفه الأقدار ويحل عن قبول الحد<sup>(١٥)</sup> والمقدار والدليل على ذلك:

---

(١٥) ادعى الشيخ ابن تيمية واستشهد بقول ابن المبارك ووافقه الامام احمد عليهما .. والمتبع لعبارة ابن المبارك يدرك انه يقول بالحد بمعنى انفصال الله عن الخلق واعقبها بانه بائن من خلقه فالحد بمعنى الانفصال انكارا على الاتحادية والحلولية لذلك الامام احمد لما سألوه عن مقولة ابن المبارك (كيف نعرف الله عز وجل؟ قال: على العرش بحد) لم يعارضها بل قال احمد: بلغني ذلك ، وأعجبه.... فوافقها من حيث هذا المعنى...

والشاهد لذلك ان الامام احمد ينفي الحد لما فهم ما معناه عند  
المجسمة ودليل ذلك :

١. روى الخلال بعد ذكر كلام ابن المبارك: فقال احمد هكذا على  
العرش استوى بحد

فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحد؟  
قال: لا اعرفه !!!

٢. في رواية حنبل وفي رواية إسحاق  
قال: نحن نؤمن بأن الله تعالى على العرش كيف شاء وكما شاء بلا  
حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد  
فكيف ينكر ذلك ويوافق ابن المبارك !! هناك ... تناقض واضح لا  
يكون لمثل الامام احمد او ابن المبارك ان يتعارضا ... وفك التعارض  
واضح جدا لكل ذي لب... لذلك الذي لا اشك فيه من حيث  
الدراسة الاكاديمية للآثر ان الحد الذي روي عن ابن المبارك ردا  
على الاتحادية والحلولية الذين كثروا ايام ابن المبارك - لا كثرة  
الله - ولما فهم احمد ذلك فاعجبه ووافقه ....  
ولما سئل عن المعنى قال لا اعرفه !!

-أن كل مختص بجهة شاغل لها  
 -وكل متحيز قابل لملاقاة الجواهر ومفارقتها  
 -وكل ما يقبل الاجتماع والافتراق لا يخلو  
 عنه، وما لا يخلو عن الاجتماع والافتراق  
 حادث كالجواهر.

وأطال الشيخ شرف الدين بن التلمساني في  
 شرحها الكلام على ذلك إلى أن قال والجواب  
 الجلي عن الجميع أي جميع الأدلة العقلية  
 التي استند إليها مثبتو الجهة أن الشرع إنما

---

ثم روى عنه ابنه ان انكر الحد الذي يفهم منه ان لله حدا  
 مجسما يجلس ويستقر على العرش!!!

~~~~~  
يثبت بالعقل فلا يتصور وروده بما يكذب  
العقل فإنه شاهده فلو أتى بذلك لبطل  
الشرع والعقل معا

إذا تقرر هذا فيقول كل لفظ يرد في الشرع  
في الذات والأسماء والصفات بما يوهم خلاف  
العقل فلا يخلو إما أن يكون أحادا أو متواترا  
فإن كان أحادا وهو نص لا يحتمل التأويل  
قطعنا بتكذيب ناقله أو سهوه وغلطه  
وإن كان ظاهرا فالظاهر منه غير مراد

~~~~~  
 وإن كان متوترا فلا يتصور أن يكون نصا لا  
 يحتمل التأويل فلا بد أن يكون ظاهرا أو  
 محتملا فحينئذ فنقول

-الاحتمال الذي دلّ العقل على خلافه ليس  
 بمراد منه

- فإن بقي بعد إزالته احتمال واحد تعين أنه  
 المراد بحكم الحال،

- وإن بقي احتمالان أو أكثر فلا يخلو إما أن  
 يدل قاطع على تعيين واحد أو لا

فإن دل حمل عليه، وإن لم يدل قاطع على  
 التعيين خشية الإلحاد في الأسماء والصفات

كما نقل عن بعض السلف ويعزى إلى مالك  
الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به  
واجب والسؤال عنه بدعة

بمعنى أن محامل الاستواء في اللغة معلومة<sup>(١٦)</sup>  
بعد نفي الاستقرار<sup>(١٧)</sup> من القهر أو الغلبة

---

(١٦) الاستواء وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء ولا يتطرق إليه  
سمات الحدوث والفناء وهو الذي أريد بالاستواء إلى السماء حيث  
قال في القرآن: {ثم استوى إلى السماء وهي دخان} وليس ذلك إلا  
بطريق القهر والاستيلاء  
(١٧) قال الشيرازي:

وإن استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة لأن الاستقرار والملاصقة  
صفة الأجسام المخلوقة، والرب عز وجل قديم أزلي. فدل على أنه  
كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو على ما عليه كان

والقصد إلى خلق شيء هو العرش كما قال  
 {ثم استوى إلى السماء وهي دخان} [فصلت:  
 ١١] أي قصد إلى خلقها أو التناهي في صفات  
 الكمال كقوله تعالى {ولما بلغ أشده واستوى}  
 [القصص: ١٤] يعني أن كل هذه المحامل  
 معلومة في اللسان قوله والكيف مجهول لنا  
 قوله والإيمان به واجب يعني أن التصديق  
 بأن له معنى يصح في وصفه تعالى واجب  
 قوله والسؤال عنه بدعة يعني أن تعيينه  
 بطريق الظنون بدعة فإنه لم يعهد من  
 الصحابة التصرف في أسماء الله تعالى



وصفاته بالظنون وحيث عملوا بالظنون إنما عملوا بها في توصيل الأحكام الشرعية لا في المعتقدات الإيمانية.

ومنه من جوز التعيين بالاجتهاد دفعا للخطب في العقائد وهو مذهب صاحب الكتاب ثم جلى التأويلات إلى أن قال

- فإن قالوا جميع ما ذكرتموه تأويل والتأويل ممنوع منه

- قلنا قد أولتم قوله تعالى {وهو معكم أين ما كنتم} [الحديد: ٤] وقوله تعالى {ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم} [المجادلة: ٧]

~~~~~

الآية وقوله - صلى الله عليه وسلم - «قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن» وقوله - صلى الله عليه وسلم - «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» فحملتم المعية في الآيتين على معية العلم والإحاطة والمشاهدة كما قال تعالى لموسى، وأخيه {إني معكما أسمع وأرى} [طه: ٤٦] وحملتم قوله «الحجر الأسود يمين الله في أرضه» أي محل عهده الذي أخذ منه الميثاق على بني آدم فإن صح منكم تأويل ذلك لمخالفة العقل فيجب تأويل ما تمسكتم به كذلك

- ~~~~~
- قالوا أولنا ذلك؛ لأنه خلاف ضرورة العقل، وما صرتم إليه محتاج إلى نظر العقل وهو حرام أو بدعة
  - قلنا لا بد من الاعتراف بصدق نظر العقل، وإلا لم يثبت لكم شرع تسندون إليه شيئاً من المعارف والأحكام
  - فإن قالوا يجب الوقف على قوله إلا الله وتكون الواو للاستئناف وليست عاطفة وحظ الراسخين في العلم الإيمان به
  - قلنا به واجب على عموم المؤمنين فلا يبقى لوصفهم بالرسوخ في العلم، وأنهم أولوا

~~~~~

الألباب فائدة بل الراسخ في العلم ذو اللب  
 يعلم الوجه الذي يشابه الباطل فينفيه  
 والوجه الذي يشابه الحق فيثبته كقوله  
 تعالى ف {ونفخت فيه من روحي} [الحجر:  
 ٢٩] متردد بين البعضية وهو باطل فينفيه  
 وبين إضافة التشريف والتعظيم وهو حق  
 فيعينه. اهـ.

- وقال السعد التفتازاني في شرح المقاصد:  
 وأما القائلون بحقيقة الجسمية والجهة  
 فقد بنوا مذهبهم على قضايا وهمية كاذبة  
 تستلزمها وعلى ظواهر آيات، وأحاديث

تشعر بها ثم ذكرها وجواب تلك القضايا إلى أن قال: والجواب أي عن الآيات والأحاديث أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية فيقطع بأنها ليست على ظواهرها

١. ونفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جريا على الطريق الأسلم الموافق للوقف على الله في قوله {وما يعلم تأويله إلا الله} [آل عمران: ٧]

٢. أو تؤول تأويلات مناسبة موافقة لما دلت عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير وشروح الحديث سلوكا للطريق

~~~~~  
 الأحكم الموافق للعطف في قوله {إلا الله  
 والراسخون في العلم} [آل عمران: ٧]

- فإن قيل فإذا كان الدين الحق نفي الحيز  
 والجهة فما بال الكتب السماوية والأحاديث  
 النبوية مشعرة في مواضع لا تحصى بثبوت  
 ذلك من غير أن يقع في موضع منها تصريح  
 بنفي ذلك وتحقيق كما كررت الدلالة على  
 وجود الصانع ووحدته وعلمه وقدرته  
 وحقيقة المعاد وحشر الأجساد في عدة  
 مواضع، وأكدت غاية التأكيد مع أن هذا  
 أيضا حقيق بغاية التأكيد والتحقيق لما

تقرر في فطرة العقلاء مع اختلاف الأديان والآراء من التوجه إلى العلو عند الدعاء ورفع الأيدي إلى السماء؟

- أجيب بأنه لما كان التنزيه عن الجهة مما يقصر عنه عقول العامة حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة كان الأنسب في خطاباتهم والأقرب إلى صلاحهم والأليق بدعوتهم إلى الحق ما يكون ظاهرا في التشبيه وكون الصانع في أشرف الجهات مع تشبيهات دقيقة في التنزيه المطلق عما هو سمات الحدوث، وتوجه العقلاء إلى السماء

ليس من جهة اعتقادهم أنه في السماء بل  
من جهة أن السماء قبله الدعاء ومنها  
تتوقع الخيرات والبركات وهبوط الأنوار  
ونزول الأمطار. اهـ

- وقال بعضهم ليس في ذلك دليل على كونه  
في الجهة وهذا؛ لأنهم أمروا بالتوجه في  
الصلاة إلى الكعبة وليس هو في جهة الكعبة  
وأمرؤا برمي أبصارهم إلى موضع سجودهم  
حالة القيام في الصلاة وليس هو في الأرض  
وكذا حال السجود أمروا بوضع الوجوه  
على الأرض وليس هو تحت الأرض فكذا هنا



~~~~~  
بل تعبد محض وخضوع وخشوع وقيل إن  
العرش جعله قبلة للقلوب عند الدعاء كما  
جعلت الكعبة قبلة الأبدان في الصلاة.

- وعبارة المواقف المقصد الأول أنه تعالى  
ليس في جهة، وخالف فيه المشبهة  
وخصصوه بجهة الفوق ثم اختلفوا فذهب  
محمد بن كرام إلى أن كونه في الجهة لكون  
الأجسام فيها قال وهو ما بين الصفحة  
العليا من العرش وتجاوز عليه الحركة  
والانتقال وتبدل الجهات وعليه اليهود حتى  
قالوا العرش يئط من تحته أطيظ الرجل

~~~~~  
 الجديد تحت الراكب، وأن يفصل عن  
 العرش من كل جهة أربع أصابع وزاد بعض  
 المشبهة كمض وكهمش، وأحمد الهجيمي أن  
 المخلصين يعاينونه في الدنيا والآخرة

- ومنهم من قال: محاذ للعرش غير مماس له  
 فقل بمسافة متناهية وقيل غير متناهية.

- ومنهم من قال ليس ككون الأجسام في  
 الجهة لنا وجوه

- والأول لو كان في مكان لزم قدم المكان.  
 وقد برهنا أن لا قديم سوى الله تعالى وعليه  
 الاتفاق،

- الثاني الممكن يحتاج إلى مكان والمكان مستغن عن المتمكن لجواز الخلاء فيلزم إمكان الواجب ووجوب المكان وكلاهما باطل

- الثالث لو كان في مكان فإما أن يكون في بعض الأحياء أو جميعها وكلاهما باطل أما الأول فلتساوي الأحياء في أنفسها ونسبته إليها فيكون اختصاصه ببعضها ترجيحاً بلا مرجح أو يلزم الاحتياج إلى الغير، وأما الثاني فلأنه يلزم تداخل المتحيزين فإنه محال بالضرورة.

- ~~~~~
- والرابع لو كان متحيّزا لكان جوهرًا فإما  
ألا ينقسم أو ينقسم وكلاهما باطل
  - أما الأول فلأنه جزء لا يتجزأ وهو أحسن  
الأشياء تعالى الله عن ذلك.
  - وأما الثاني فلأنه يكون جسما وكل جسم  
مركب وقد مر أنه ينافي الوجوب، وأيضا  
فقد بينا أن كل جسم محدث فيلزم  
حدوث الواجب، وأطال الكلام على ذلك  
إلى أن قال فالجواب أي عن الظواهر  
الموهمة للتجسيم من الآيات والأحاديث  
أنها ظواهر ظنية لا تعارض اليقينيات

كيف ومهما تعارض دليان وجب العمل  
بهما ما أمكن

- فنؤول الظواهر إما إجمالاً ونفوض  
تفصيله إلى الله كما هو رأي من يقف على  
{إلا الله} [آل عمران: ٧] عليه أكثر السلف  
كما روي عن أحمد الاستواء معلوم  
والكيفية مجهولة والبحث عنها بدعة،
- وإما تفصيلاً كما هو رأي طائفة فنقول  
الاستواء الاستيلاء نحو قد استوى عمرو  
على العراق والعندية بمعنى الاصطفاء  
والإكرام كما يقال فلان قريب من الملك

~~~~~

{وجاء ربك} [الفجر: ٢٢] أي أمره، و{إليه يصعد الكلم} [فاطر: ١٠] أي يرتضيه فإن الكلم عرض يمتنع عليه الانتقال ومن في السماء أي حكمه وسلطانه أو ملك من الملائكة موكل بالعذاب وعليه فقس سائر الآيات والأحاديث. اهـ.

- وقال السيد في شرحها: فالعروج إليه هو العروج إلى موضع يت

١. قرب إليه بالطاعة فيه، وإتيانه في ظلل إتيان عذابه، والدنو هو قرب الرسول إليه بالطاعة، والتقدير بقباب قوسين تصوير

~~~~~

المعقول بالمحسوس، والنزول محمول على اللطف والرحمة وترك ما يصعد عنه عظم الذات وعلو المرتبة على سبيل التمثيل، وخص بالليل؛ لأنه مظنة الخلوات، وأنواع الخضوع والعبادات. اهـ

ومعنى ورافعك إليّ، إلى محل كرامتي ومقر ملائكتي

- وقال حجة الإسلام الغزالي في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد إنه تعالى ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست ومن عرف معنى لفظ الجهة ومعنى لفظ الاختصاص

فهم قطعاً استحالة الجهة على غير الجواهر والأعراض إذ الحيز معقول وهو الذي يختص الجوهر به ولكن الحيز إنما يصير جهة إذا أضيف إلى شيء آخر متحيز

- فإن قيل نفي الجهة مؤد إلى محال وهو إثبات موجود تخلو عنه الجهات الست ويكون لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه وذلك محال

- قلنا مسلّم أن كل موجود يقبل الاتصال فوجوده لا منفصلاً ولا متصلاً به محال، وأن كل موجود يقبل الاختصاص بجهة



فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال.  
 فأما موجود لا يقبل الاتصال ولا  
 الاختصاص بالجهة فخلوه عن طرفي  
 النقص غير محال وهو كقول القائل  
 يستحيل موجود لا يكون عاجزا ولا قادرا ولا  
 عالما ولا جاهلا فإن المتضادين لا يخلو  
 الشيء عنهما

- فيقال له إن كان ذلك الشيء قابلا  
 للمتضادين فيستحيل خلوه عنهما أما  
 الجدار الذي لا يقبل واحدا منهما؛ لأنه فقد  
 شرطهما وهو الحياة فخلوه عنهما ليس

بمحال فلذلك شرط الاتصال والاختصاص  
بالجهات التحيز والقيام بالمتحيز فإذا فقد  
هذا لم يستحل الخلو عن مضاداته. اهـ  
- وقال بعضهم احتج النافون للعلو على  
العرش بوجوه

١. أحدهما لو كان على العرش لكان في جهة  
وثبوتها في القديم يؤدي إلى أحد أمرين إما  
حدوث القديم أو قدوم الحادث؛ لأن أمارات  
الحدوث إن لم تبطل دلالتها ثبت حدوث  
القديم، وإن بطلت دلالتها لم يثبت حدوث  
العالم. والدليل على أن الجهة من أمارات

الحدوث أن التعرّي من الجهة ثابت في الأزل  
فلو ثبتت الجهة بعد أن لم تكن لتغير عما  
كان ولحدث فيه مماسة والتغيير وقبول  
الحوادث من أمارات الحدوث

٢. ثانيها لو كانت ذاته مختصة بجهة فأما أن  
يتمكن من الخروج عنها أو لم يتمكن فإن  
تمكن كان محلا للحركة والسكون، وإن لم  
يتمكن كان كالزمن العاجز، وأنه من أمارات  
الحدوث.

٣. ثالثها لو كان في جهة فإما أن يكون في الجهات كلها وذلك محال، وإن اختص ببعضها احتاج إلى مخصص لاستواء الكل

٤. رابعها لو كان بجهة من العالم محاذيا له فإما أن يكون مساويا لجسم العالم أو أصغر أو أكبر منه وكذا لا بد من مسافة مقدرة بينه وبين العالم، وكل ذلك يوجب التقدير بمقدار يمكن أن يكون علامة فيحتاج إلى مخصص ومقدر.

٥. خامسها لو ثبت اختصاصه بالعرش فإن كان الاختصاص لاقتضاء ذاته أو صفته وجب أن يكون الاختصاص ثابتا في الأزل لوجود المقتضي وعدم جواز تخلف المقتضي عنه، وإن كان لا لاقتضاء ذاته وصفته فلا بد له من تخصيص.

٦. سادسها لو كان على العرش إما أن يكون مساويا له أو أصغر أو أكبر منه وذلك يوجب التناهي والتبعيض والتجزؤ.

٧. سابعها لو كان على العرش لكان مشارا إليه بالحس وكلما كان كذلك فهو (الاول) إما

متناهٍ من جميع الجوانب أو (الثاني) من بعضها أو (الثالث) غير متناه أصلاً،

والثالث باطل لوجوب تناهي الأجسام، ولأنه تعالى لو كان غير متناه من كل الجوانب لكان العالم سارياً في ذات الله وحالاً فيه فيلزم أن تكون ذاته مخالطة للقاذورات تعالى الله عن هذا المقال وعن هذا الوهم والخيال،

والثاني أيضاً باطل؛ لوجوب تناهي الأجسام ولأنه لو كان غير متناه من بعض الجوانب دون بعض لافتقر تخصيص بعض الجوانب بالتناهي وبعضها بعدم التناهي إلى تخصيص

~~~~~

لوجوب تساوي جميع الجوانب في الحقيقة  
والماهية، وإن فرض اختلافها في الماهية  
والحقيقة فكل ذات كانت مركبة من أجزاء  
مختلفة في الماهية والطبيعة فلا بد أن ينتهي  
ذلك التركيب إلى أجزاء يكون كل واحد منها  
في نفسه بسيطاً خالياً من التركيب كالأجزاء  
الواحد من تلك الأجزاء البسيطة لا بد أن  
يماس بيمينه ما يمكن أن يماسه بيساره  
وبالضد فيكون التفريق على تلك الأجزاء  
جائزاً فالتأليف والتفريق على تلك الأجزاء  
جائزان، وإذا كان كذلك افتقر تأليفهما

وتركيهما إلى مؤلف ومركب، وكل ذلك محال  
فتعين الأول وهو أنه لو كان مشار إليه  
بالحس لكان متناهايا من جميع الجوانب،  
وإذا كان متناهايا من جميع الجوانب كان  
وجود أزيد مما وجد أو أنقص مما وجد جائزا  
فيفتقر في اختصاصه بالقدر المعين إلى  
مخصص وذلك على خالق العالم محال. اهـ.

وفي هذا القدر كفاية في اعتقاد الحق لمن  
وفقه الله تعالى له وقد علم أن ما قاله  
القائل المذكور من أن الله تعالى بجهة العلو



~~~~~

غير صحيح فإن وفق ورجع إلى الاعتقاد الحق  
فذاك، وإلا فإن رفع إلى الحاكم وثبت عليه  
ما نسب إليه من القول المذكور عزره الحاكم  
التعزير اللائق بحاله الرادع له ولأمثاله عن  
ارتكاب مثل قبيح أقواله خصوصا إذا خيف  
منه انتشار بدعته،  
والله تعالى أعلم.